الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الثلاثاء
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس: السيد سنغوي (زمبابوي)
ثم: السيد شتاين (ألمانيا)
(نائب الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)
الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠

المناقشة العامة (تابع)
البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
البرنامج ١٢ - منع الجريمة والعدالة الجنائية
البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.22
21 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)
الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ (A/51/6 (الكراسات) و A/51/16 (الجزء الثاني))

المناقشة العامة (تابع)
البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

١ - السيد كيلي (أيرلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فأشاد بعملية الإصلاح المضطلع بها في معظم اللجان الاقتصادية الإقليمية وحث اللجان الإقليمية التي لم تقم بعد بدراسة تفصيلية لأنشطتها وولاياتها على أن تشرع في ذلك لكي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة والمرونة. وقال إنه ينبغي للجان الإقليمية أن تركز أنشطتها في المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، مثل المسائل المتعلقة بالسياسة الإقليمية، والمتعلقة بالقواعد والتحليلات وأنشطة نشر المعلومات، وتلافي ازدواجية الأعمال التي يمكن أن تنجزها منظمات دولية أخرى بمزيد من الكفاءة. وفيما يتعلق بذلك، قال إن الأنشطة التنفيذية يجب أن تقوم بها الآليات المناظرة في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - ومضى قائلا إن نتائج الإصلاحات يجب أن تؤخذ في الاعتبار في برامج اللجان الإقليمية التي ستعتمدها الجمعية العامة. ومن المنتظر أن تكون معظم الإصلاحات قد تمت عندما تقدم اللجان الإقليمية المختلفة تقاريرها، في هذا الصدد، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي ستعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأضاف أن أنشطة متابعة وتنفيذ النتائج التي أسفرت عنها مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، من ناحية أخرى، لم تعط الأولوية الواجبة أو لم تعط أولوية على الإطلاق في برامج اللجان الإقليمية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الضروري تدارك هذه الحالة.

٣ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بعملية الترشيد المضطلع بها في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمله في أن تتضمن هذه العملية بحثا دقيقا لمدة الاجتماعات وتواترها. بما في ذلك اجتماعات اللجنة نفسها. وفيما يتعلق بالفقرة ١٤-٣ من الوثيقة A/51/6 (Prog.14)، قال إن الاتحاد الأوروبي يسره أن يلاحظ اعتزام جعل دور المرأة قاسما مشتركا في جميع الاستراتيجيات البرنامجية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤ - تولى السيد شتاين (ألمانيا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٥ - السيد زينا (اثيوبيا): أشاد بعملية التجديد التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ١٩٩٥ بغية تحويل اللجنة إلى منظمة أكثر كفاءة ومرونة. وقال إن الاستراتيجية الجديدة للجنة الموجهة نحو تشجيع تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وتعزيز إدارة التنمية، والاستفادة من المعلومات لأغراض التنمية وتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، قد درست واعتمدت من

جانب المؤتمر الوزاري المعني بأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. وذكر أن المؤتمر قد حث على تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تحسين الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء وأشاد بمبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا، التي سترأسها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مختلف المجالات ذات الأولوية. وأضاف أن الوثيقة الختامية لاستعراض منتصف المدة شددت على دور اللجنة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا والحاجة إلى تعزيز ذلك الدور أيضا. وقال إن كل هذا يدل على ثقة الحكومات الأفريقية في أعمال اللجنة. ومضى قائلا إن الالتزامات والاتفاقات التي اعتمدت في مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا تسند مسؤوليات جديدة إلى اللجان الإقليمية. وأيد من ثم الأفكار المعرب عنها في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة وأعرب عن رفضه لكل محاولة لتقليص دور اللجان الإقليمية في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦ - الآنسة كابريرا (المكسيك): أيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الوثيقة (A/51/16 (Part II)) فيما يتعلق بالبرنامج ١٤.

٧ - السيد العماري (تونس): أعرب عن سروره لعملية التجديد التي بدأتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأيد بقوة استنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق.

٨ - السيدة أنسيرا (كوستاريكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن اللجان الإقليمية لها دور هام يتمثل في إدراج البعد الإقليمي في البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولديها القدرة على تلبية احتياجات المساعدة الخاصة بكل منطقة إقليمية على نحو كفء وفعال. وعلاوة على ذلك، أسندت الالتزامات والاتفاقات التي اعتمدت في مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا مسؤوليات كبرى إلى اللجان الإقليمية. ومن ثم ترفض مجموعة الـ ٧٧ والصين أي اقتراح لنقل وظائف اللجان الإقليمية إلى هيئات أخرى.

٩ - ومضت قائلة وفيما يتعلق بالبرنامج ١٤ فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بخلاف دورها التقليدي، ترأس الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا كما أنها مسؤولة عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا على المستوى الإقليمي. وأشارت إلى أنه ينبغي أن يتضمن البرنامج الفرعي ١٤-٤ بوضوح الأنشطة الموجهة نحو تنفيذ البرنامج الجديد ويقدم نتائج الإجراءات المتخذة. وبالنسبة للبرنامج الفرعي ١٤-٥، قالت إنه ينبغي أن يشمل أيضا أنشطة موجهة نحو تنفيذ التدابير العاجلة والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة للبرنامج الجديد، والمتعلقة ببرامج تعزيز التعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، لا سيما في مجالات النقل والاتصالات وتنويع السلع الأساسية والتنمية المؤسسية.

١٠ - السيد مقطفي (الجزائر): أكد الاهتمام الخاص الذي يوليه بلده لتنفيذ البرنامج ١٤ وأعرب عن التأييد القوي لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تكتسب أهمية قصوى بالنسبة لتنمية أفريقيا. وقال إن عملية

الإصلاح الداخلي التي شرعت فيها اللجنة تدل على قدرتها على التجديد وعلى صلاحيتها للبقاء. ويجب عدم الاستهانة بدورها. وفي ذلك الصدد، أعرب عن تأييده لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق.

١١ - السيد فتاح (مصر): شارك في تأييد الملاحظات التي أبدتها ممثلة كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن وفد بلده اشترك بنشاط في مداولات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج ١٤، الذي يؤيده بشدة لأهميته بالنسبة للقارة الأفريقية.

١٢ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة الخامسة قد اختتمت بذلك مناقشتها العامة بشأن البرنامج ١٤.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١٤ - السيد كيلي (ايرلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن البرنامجين الفرعيين ١٥-١ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار) و ١٥-٣ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: الصناعة والتكنولوجيا) فيهما ازدواج جزئي للعمل الذي أنجزه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في هذا المجال. وتساءل من ثم عن ضرورة اضطلاع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنشطة متعلقة بنقل التكنولوجيا.

١٥ - الآنسة كابريرا (المكسيك): أيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالبرنامج ١٥.

١٦ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنه من الأنسب أن تبين على نحو أفضل الولايات التشريعية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، مع مراعاة إعادة توجيه الأنشطة نتيجة لإعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومضت قائلة إنه ينبغي أن تولى البرامج الفرعية ١٥-١ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار) و ١٥-٢ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: الأبحاث وتحليل السياسات) و ١٥-٣ (التعاون الاقتصادي الإقليمي: الصناعة والتكنولوجيا) أعلى أولوية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي الأطراف. وقالت إنه بالتالي، ينبغي إضافة عبارة: "تحث بصفة خاصة على أن تدرج آلية التعاون الثلاثي الأطراف في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أجل توجيه الأنشطة المحددة بغية تحقيق أهداف البرامج الفرعية المختلفة"، إلى الفقرة ١٥-٤. وفي الفقرة ١٥-٦ ينبغي أن يصبح نص عبارة "وفيما بين البلدان النامية بدعم من البلدان المتقدمة النمو، أي أنه سيكون هناك تعاون ثلاثي الأطراف" كما يلي: "وفيما بين البلدان النامية، بدعم مناسب من البلدان المتقدمة النمو ومن هيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة".

١٧ - ومضت قائلة إن إتاحة الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وتوفير هياكل أساسية سليمة بيئيا للمستوطنات البشرية جانب رئيسي في تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق تنمية مستدامة وسليمة بيئيا. ومن ثم ينبغي أن يتضمن البرنامج الفرعي ١٥-٤ (البيئة والتنمية المستدامة) إشارة واضحة إلى توصيات جدول أعمال القرن ٢١ في هذا المجال وأن يأخذ في الاعتبار أيضا نتائج الموئل الثاني. وقالت، فيما يتعلق بالفقرة ١٥-١١، إنه ينبغي إضافة فقرة (د) مكررا نصها كما يلي: "العمل مع الحكومات والرابطات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص المحلي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية والمجموعات الإقليمية أو دون الإقليمية الأخرى بهدف إعداد خطط عمل إقليمية في مجال المستوطنات البشرية تتناول المسائل ذات الأولوية الخاصة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ". وانه يتعين إضافة فقرة فرعية (ز) مكررا إلى نفس الفقرة نصها كما يلي: "تنمية الفرص التي تتيح للبلدان النامية الحصول على التكنولوجيات المواتية للبيئة أو السليمة بيئيا التي تسهم في تعزيز القدرات الوطنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة".

١٨ - السيدة أراغون (الفلبين): أيدت الملاحظات التي أبدتها ممثلة كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكدت الأهمية التي توليها الفلبين للبرنامج ١٥، لا سيما البرنامجان الفرعيان ١٥-١ و ١٥-٣، وأنها لذلك لا تضم صوتها إلى الآراء المعرب عنها في لجنة البرنامج والتنسيق والتي مؤداها أنه يجب حذف البرنامج الفرعي ١٥-٣.

١٩ - السيدة سانتيبيتاكس (تايلند): قالت إن بلدها يعلق أهمية كبرى على البرنامج ١٥ ويساند أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في هذا المجال.

٢٠ - السيد أتيانتو (إندونيسيا): أيد ما أعربت عنه ممثلة الفلبين وأشار إلى أنه بالرغم من الدينامية الاقتصادية الحالية في آسيا، فما زال سكانها يشكلون حوالي ثلاثة أرباع عدد الفقراء في العالم.

٢١ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة قد اختتمت بهذا مناقشتها العامة بشأن البرنامج ١٥.

٢٢ - وقد تقرر ذلك.

البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٣ - السيد كيلي (ايرلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد اشترك بنشاط في عملية الإصلاح الجارية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وساند تلك العملية بقوة. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للجنة أن تركز أنشطتها في المجالات التي أثبتت فيها خبرتها وكفاءتها وتفوقها. ويأمل في الوقت ذاته، أن تتمكن اللجنة من الاستجابة بمرونة للظروف الجديدة وكذلك لرغبات واحتياجات الدول الأعضاء فيها. ومن الواضح أنه يتعين دراسة الإصلاحات التي أسفرت عنها المفاوضات التي أجريت في جنيف قبل اعتماد برنامج عمل هذه اللجنة الإقليمية.

٢٤ - الآنسة كابريرا (المكسيك) والسيد لوزنسكي (الاتحاد الروسي): أعربا عن تأييد بلديهما لاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالبرنامج ١٦.

٢٥ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة اختتمت بهذا مناقشتها العامة بشأن البرنامج ١٦.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٧ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إنه يبدو أن البرنامج ١٧ قد عُدل وفقا للولايات ذات الصلة. ومع ذلك تصر المجموعة على تأكيد أن عملية إعادة تشكيل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي مسؤولية مباشرة للدول الأعضاء فيها، ومن ثم ينبغي أن تعكس الخطة المتوسطة الأجل الأولويات الواردة في الوثيقة LC/G.1942.

٢٨ - السيد غريفر (أوروغواي): أكد من جديد أهمية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تقديم الدعم والمساعدة إلى دول المنطقة. وقال إن صلاحية هذه اللجنة وإبقاءها وتعزيزها مهام ذات أولوية في إطار التدابير الموجهة نحو رفع مستوى المعيشة والنشاط الاقتصادي لبلدان المنطقة. وأضاف أن أوروغواي ترى أن هدف البرنامج ١٧ لا ينبغي أن يقتصر على التحليل المستفيض لعملية التنمية كما أشير في الفقرة ١٧-١، وإنما يجب أن يستهدف أيضا التعاون مع الدول الأعضاء في هذه العملية في الجوانب الملموسة مثل تدفقات التجارة، والاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا ومشكلة عدم الاستقرار، وتنويع المنتجات والأسواق، والتخصص وإعادة الهيكلة الإنتاجية وزيادة المنافسة الدولية، واتفاقات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي، وملاءمة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والمتعلقة بأسعار الصرف، ومسألة عدم كفاية المدخرات في المنطقة، وتزايد البطالة والفقر، وإصلاح الخدمات الاجتماعية والتعليمية، والتأمينات الاجتماعية، والهياكل الأساسية واللامركزية، والآثار والتضحيات المترتبة على الإصلاحات وإعادة التشكيل الأساسية للدولة وللإدارة. ومضى قائلا إن البرنامج ٣٣ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ كان يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مطرد في ظروف من الإنصاف، في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بغية ضمان التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي اللذين يشكلان الأساس السياسي لأي عملية تنمية. وحتى الآن، لم يتم بلوغ هذا الهدف، ويلاحظ للأسف أن البرنامج ١٧ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ لم يشمل مشاكل جميع بلدان المنطقة. وأعرب عن استعداد أوروغواي للاشتراك النشط في التماس حل بالتوافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بالبرنامج ١٧.

٢٩ - السيدة سيلي مونتييث (جامايكا): أيدت، هي والآنسة كابريرا (المكسيك) والسيدة بويرغو رودريغس (كوبا) والسيد باريلا (شيلي) والسيد فاغونديس دو ناسيمينتو (البرازيل) والسيد فتاح (مصر) والسيد باليز (إكوادور) والسيدة إنسيرا (كوستاريكا)، استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالبرنامج ١٧ وأكدت أهمية أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقالت إن جامايكا،

بصفة خاصة، ترى أن على هذه اللجنة أن تحقق توازنا مرضيا أكثر بين أنشطتها التنفيذية والتحليلية مع التركيز على الأنشطة التنفيذية. وترحب جامايكا، من ناحية أخرى، بإدراج البرنامج الفرعي ١٧-١١ وتحث على زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية، والإقليمية ودون الإقليمية التي تتصل أعمالها بولاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في المقام الأول في الأنشطة التكميلية للمؤتمرات العالمية.

٣٠ - الآنسة فيغويرا (فنزويلا): أعربت عن تأييد وفد بلدها لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولاستنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج ١٧؛ وأوضحت أنها تشارك بصفة خاصة الرأي الذي أعربت عنه أوروغواي فيما يتعلق بالفقرة ١٧-١ من البرنامج ١٧.

٣١ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة قد اختتمت بذلك مناقشتها العامة بشأن البرنامج ١٧.

٣٢ - وقد تقرر ذلك.

البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٣٣ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن البرنامج ١٨، في تقديرها، يعكس الولايات ذات الصلة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وأكدت أن عملية إعادة تشكيل تلك اللجنة، التي وجهت إليها جهود ضخمة، هي مسؤولية مباشرة للدول الأعضاء فيها.

٣٤ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إن أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اكتسبت أهمية تاريخية نتيجة لتطور الحالة الدولية؛ وأن سوريا، في هذا السياق، تعيد تأكيد ضرورة أن تتفاعل الدول الأعضاء في تلك اللجنة بشكل ايجابي مع أنشطتها، في المقام الأول في مجالات السكان والتنمية والطاقة وتجديد النشاط الاقتصادي. وأضاف أن سوريا تشير إلى الاجتماع الوزاري المعني بالبيئة الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٦ واعتزام عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ مكرسة لدراسة جدول أعمال القرن ٢١ وتقييمه.

٣٥ - الآنسة كابريرا (المكسيك): أيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالبرنامج ١٨ وأكدت أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالنسبة للمنطقة.

٣٦ - السيد فتاح (مصر): انضم إلى ما أعربت عنه كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والجمهورية العربية السورية والمكسيك. وقال إن مصر قد اشتركت في مداولات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن البرنامج وتعاونت مع الوفود الأخرى في المشاورات الرسمية التي عقدتها اللجنة الخامسة بهذا الشأن.

٣٧ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة قد اختتمت بهذا مناقشتها العامة بشأن البرنامج ١٨.

٣٨ - وقد تقرر ذلك.

البرنامج ١٢ - منع الجريمة والعدالة الجنائية

٣٩ - الآنسة كابريرا (المكسيك): أيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالبرنامج ١٢.

٤٠ - السيد كيلي (أيرلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فطلب إبقاء باب مناقشة البند مفتوحا حتى يتسنى له الإعراب عن رأيه بشأن البرنامجين ١٢ و ١٣ في جلسة لاحقة.

٤١ - السيدة بويرغو رودريغس (كوبا): قالت إنها تود إبداء ملاحظاتها بشأن البرنامج ١٢ بمجرد تلقي الردود ذات الصلة من اللجنة الثالثة.

البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات

٤٢ - السيدة كابريرا (المكسيك): كررت تأكيد أهمية البرنامج ١٣ وأيدت استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ١٤٨ من تقريرها ((A/51/16 (Part II).

٤٣ - السيدة بويرغو رودريغس (كوبا): صرحت بأنها تعلق أهمية خاصة على النظر في البرنامج ١٣ ووجهت النظر إلى أن التعليقات التي أبديت فيما يتصل بالبرنامج ١٢ تسري أيضا على هذا البرنامج.

٤٤ - السيدة إنسيرا (كوستاريكا): اعتبرت أن للبرنامجين ١٢ و ١٣ أهمية قصوى، ومن ثم أيدت جميع توصيات واستنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق.

٤٥ - السيد اوداغا جالومايو (أوغندا): نوه أيضا بأهمية البرنامجين ١٢ و ١٣ المرتبطان أحدهما بالآخر. وقال إن البرنامج ١٣ سينفذ على نحو أفضل لو دعمت المؤسسات الإقليمية المعنية بالمسائل المتصلة بالجريمة التي يتضمنها البرنامج ١٢. وفي هذا السياق، قال إن وفد أوغندا يؤيد بقوة البرنامجين واستنتاجات لجنة البرنامج والتنسيق.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥